الأمم المتحدة
S/2016/1130
مجلس الأمن
Distr.: General
29 December 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرتين ٥٠ و ٥٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦). وهو يتناول التطورات الرئيسية التي حصلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ صدور تقريري المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2016/833)، والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمسائل المتصلة بتأهب البعثة لمعالجة المخاطر الأمنية ولرصد الانتهاكات والتجاوزات التي تطال حقوق الإنسان في سياق الانتخابات والإبلاغ عنها. ويقدِّم التقرير أيضا تقييما لتحوُّل قوة البعثة والتقدم المحرز في وضع استراتيجية لخروج لواء التدخل.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بمبادرات سياسية الهدف منها التوصل إلى اتفاق شامل بين الجهات الفاعلة السياسية الوطنية، لا سيما على إجراء الانتخابات العامة التي كان موعدها مقررا أصلا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. وجرت هذه المبادرات في ظل تصاعد حدة التوتر والتخوف قبل الانتهاء الرسمي للولاية الثانية والأخيرة بموجب الدستور للرئيس جوزيف كابيلا كابانغي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

٣ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، اختتم الحوار الوطني الذي اقترحه الرئيس بتيسير من إديم كودجو، المعيَّن من جانب الاتحاد الأفريقي، بتوقيع اتفاق سياسي بين التحالف من أجل

الأغلبية الرئاسية والجزء من المعارضة الذي يقوده فيتال كاميرهي، زعيم الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية. وبموجب شروط الاتفاق، ينبغي إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في عملية واحدة بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٨، بالتزامن مع الانتخابات المحلية والبلدية والحضرية، إذا سمحت بذلك الموارد التقنية والمالية. ويمكن، بدلا من ذلك، إجراء الانتخابات المحلية والبلدية والحضرية في غضون ستة أشهر عقب الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات. وينصُّ الاتفاق أيضا على أن يظلَّ الرئيس الحالي في السلطة حتى إجراء الانتخابات وتولي خلفه منصبه، وذلك تمشيا مع حكم صادر عن المحكمة الدستورية في ١١ أيار/مايو. وينطبق الشيء نفسه على البرلمانيين وحكام المقاطعات وأعضاء مجالس المقاطعات. كما يتعين تشكيل حكومة وحدة وطنية يقودها رئيس وزراء يتم اختياره من بين أفراد المعارضة الذين شاركوا في الحوار الوطني في غضون ٢١ يوما من التوقيع على الاتفاق للإشراف على التحضيرات لإجراء الانتخابات.

٤ - ونـدَّدت أحزاب المعارضة التي لم تشارك في الحوار بهذا الاتفاق. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، دعا ائتلاف المعارضة، ”تجمُّع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير“، إلى يوم اعتصام في المنازل في كينشاسا ومدن أخرى احتجاجا على ذلك. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وهو حزب عضو في التجمُّع، بيانا رفض فيه الاتفاق على أساس أنه ينتهك الدستور ولا يعكس توافق الآراء بين الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية. ودعا المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو الذي شارك في الحوار في البداية قبل الانسحاب منه على إثر الأحداث العنيفة التي وقعت يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر، إلى إجراء حوار أكثر شمولا لجميع الأطراف سعيا للتوصل إلى توافق الآراء بشأن العملية الانتخابية.

٥ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بناء على طلب الرئيس، استهلَّ المؤتمر الأسقفي عملية وساطة سعيا لتعزيز توافق الآراء بشأن المرحلة الانتقالية والانتخابات. وتحقيقا لهذه الغاية، عقد المؤتمر الأسقفي سلسلة من الاجتماعات مع التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية والتجمُّع، من بين أحزاب أخرى.

٦ - وفي كينشاسا، كرَّر الحاكم تأكيد الحظر المفروض على الأنشطة السياسية العامة المعمول به منذ ٢٢ أيلول/سبتمبر. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حال الوجود القوي للشرطة دون تنظيم اجتماع حاشد للمعارضة في العاصمة. وأصدر التجمُّع بيانا صحفيا أعلن فيه تأجيل الاجتماع الحاشد إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بهدف كفالة الهدوء تحسبا للزيارة التي سيقوم بها مجلس الأمن في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر والسماح لجهود

الوساطة التي يضطلع بها المؤتمر الأسقفي بالمضي قدما. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مُنِعَ مرة أخرى تنظيم مظاهرات احتجاجية للمعارضة.

٧ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى الرئيس خطابه السنوي عن حالة الأمة. فرحَّب بالاتفاق ودعا الجهات الفاعلة السياسية التي لم تشارك في الحوار الوطني إلى التوقيع عليه. كما ندَّد الرئيس بما اعتبره ”تدخلا أجنبيا“ في الشؤون الداخلية للبلد. وفيما يتعلق بالانتخابات، أثنى الرئيس على اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لمواصلة عملية تسجيل الناخبين ودعا الشباب إلى تسجيل أنفسهم بأعداد غفيرة. وفيما يتعلق بالأمن، أكد أن ”المناطق الخارجة عن القانون“ تقلَّص عددها وأصبحت تقتصر على ”جيوب ينعدم فيها الأمن“ وأدان ”الأعمال الهمجية التي ترتكبها القوى الإرهابية والإجرامية في بيني وكاساي الوسطى وكاساي الشرقية وفي كينشاسا“.

٨ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تمشيا مع الاتفاق، قام الرئيس بتعيين سامي باديبانغا رئيسا للوزراء على إثر استقالة أوغسطين ماتاتا بونيو مابون في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. والسيد بادیبانغا، وهو نائب في البرلمان، زعيم المجموعة البرلمانية ”الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والقوى الحليفة“، وهو ائتلاف قام بتشكيله أفراد الحزب الذين رفضوا دعوة إيتيان تشيسيكيدي إلى الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي بعدم المشاركة في البرلمان بعد انتخابات عام ٢٠١١. وردا على ذلك، صرح الأمين العام للاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، جان - مارك كابوند وا كابوند، أن تعيين رئيس الوزراء الجديد ”حدث غير ذي شأن“، وأشار إلى أن السيد بادیبانغا منشق ودعا إلى التوصل إلى اتفاق بين الرئيس كابيلا وإيتيان تشيسيكيدي بشأن ترتيبات الانتقال السياسي بعد ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأطراف الموقِّعة على الاتفاق رحَّبت بتعيين السيد بادیبانغا.

٩ - وبحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر، وصلت الوساطة التي يقودها المؤتمر الأسقفي بين الأطراف الموقِّعة وغير الموقِّعة على الاتفاق، بما في ذلك التجمُّع، إلى طريق مسدود. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المؤتمر الأسقفي بيانا صحفيا وعقد مؤتمرا صحفيا في كينشاسا لدعوة جميع الأطراف إلى إظهار النوايا الحسنة من أجل التوصل إلى حل توفيقي. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، عقب اجتماع بين ممثلي المؤتمر الأسقفي والرئيس، أصدر مكتب الرئيس بيانا صحفيا أعرب فيه عن استمرار دعم الرئيس وتشجيعه لوساطة المؤتمر الأسقفي. ومنذ ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المؤتمر الأسقفي جولة جديدة من

المشاورات بين الأطراف الموقِّعة وغير الموقِّعة في محاولة لتقريب وجهات النظر بشأن ترتيبات الحكم في مرحلة ما بعد ١٩ كانون الأول/ديسمبر وموعد الانتخابات وتسلسلها الزمني.

١٠ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، انتهت ولاية الرئيس الثانية والأخيرة رسميا وسط استمرار التوتر والمظاهرات الاحتجاجية المحلية على نطاق البلد. وعند منتصف الليل، تُلِيَ مرسوم رئاسي يعلن تشكيل حكومة جديدة على التلفزيون الوطني. وتتألف الحكومة الجديدة من ٦٨ عضوا، أي بزيادة ٢٠ عضوا عن الحكومة السابقة، من بينهم ثماني نساء. وتمشيا مع الاتفاق المبرم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، تضم هذه الحكومة الجديدة ممثلين عن الأحزاب والائتلافات السياسية التي شاركت في الحوار الوطني، بما في ذلك الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية. وبالإضافة إلى منصب رئيس الوزراء الذي يشغله سامي باديبانغا من ائتلاف ”الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والقوى الحليفة“، يشغل مسؤول آخر في الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي منصب نائب وزير المالية. ويحتفظ التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية بالحقائب الوزارية الرئيسية، بما في ذلك الأمن والداخلية، والدفاع، والشؤون الخارجية، والاقتصاد، والمالية، والمناجم، والهيدروكربونات، والعدل. ويتولى ممثلو الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية ثلاث حقائب وزارية (الميزانية، والتجارة الخارجية، ومنصب نائب وزير العدل). ولقد أعيد تعيين العديد من الوزراء المنتهية ولايتهم، بمن فيهم وزير الاتصالات والإعلام والمتحدث باسم الحكومة، في حين استعيض عن عدد قليل منهم، بمن في ذلك ريمون تشيباندا نتونغامولونغو، الذي تخلى عن منصب وزير الخارجية السابق، وإيفاريست بوشاب، الذي تخلى عن منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والأمن.

١١ - وأثار تعيين الحكومة الجديدة ردود فعل متباينة. فلقد أشار المتحدث باسم التجمُّع ونائب الأمين العام للاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، برونو تشيبالا، إلى أن الإعلان عن تعيينها ”حدث غير ذي شأن“ وإلى أن الحل للمأزق السياسي ينبغي أن ينبثق من المفاوضات التي يقودها المؤتمر الأسقفي. ورحَّب فيتال كاميرهي، زعيم الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، بالإعلان عن تعيين الحكومة، ولكنه أشار إلى أنه كان من الأفضل لو جرى ذلك بعد اختتام وساطة المؤتمر الأسقفي.

١٢ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ردا على سلسلة من الحوادث التي شارك فيها المتظاهرون وقوات الأمن، عقد رئيس الوزراء مؤتمره الصحفي الأول ودعا إلى الهدوء. وفي اليوم التالي، أعلنت الحكومة أن ما لا يقلُّ عن ٣١ شخصا قد قتلوا في الاشتباكات التي

وقعت مؤخرا في جميع أنحاء البلد خلال الأيام السابقة. وأعلنت مصادر أخرى عن سقوط عدد أكبر من الضحايا.

١٣ - ولقد اضطلع ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى معا بالمساعي الحميدة لردم الهوة بين الأطراف السياسية المؤثرة. وفي الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع التجمُّع، والمؤتمر الأسقفي، والسفير البابوي، ووفد من مؤتمر كنائس عموم أفريقيا، ونائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا لاستكشاف الخيارات المتاحة من أجل توسيع نطاق الدعم سعيا إلى التوصل لحل سياسي بغية منع العنف المتصل بالعملية الانتخابية. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص اجتماعات في كينشاسا مع الأطراف السياسية المؤثرة الرئيسية، ومن بينها رئيس الوزراء المكلَّف وممثلو التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية والتجمُّع، دعما للوساطة التي يقودها المؤتمر الأسقفي.

١٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، قبل انعقاد اجتماع آلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في لواندا، سافر مبعوثي الخاص إلى جمهورية تنزانيا المتحدة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر وإلى أوغندا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر حيث اجتمع مع وزير الخارجية وشؤون شرق أفريقيا والتعاون الإقليمي والدولي، أوغسطين فيليب ماهيغا، ومع الرئيس يوويري كاغوتا موسيفيني، على التوالي، لمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشجيع المزيد من المشاركة الإقليمية بهدف معالجتها. وزار ممثلي الخاص أيضا رئيس أوغندا في كمبالا يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ورئيس الكونغو، دينيس ساسو نغيسو، في برازافيل يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، من أجل الدعوة إلى تعزيز الدعم الإقليمي سعيا للتوصل إلى حل سلمي للمأزق السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأجرى وفدٌ من مجلس الأمن، اشترك في قيادته الممثلان الدائمان لأنغولا وفرنسا، زيارةً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر وإلى أنغولا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر للاضطلاع بجملة أمور منها حث الأطراف الفاعلة الكونغولية على إيجاد حل توافقي للمأزق السياسي وإبداء دعمه للمبادرات الإقليمية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار في البلد.

باء – التطورات الانتخابية

١٥ – ينصُّ الاتفاق السياسي المبرم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر على القيام بعملية إصلاح شاملة لسجل الناخبين بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ وإجراء الانتخابات بحلول نيسان/ أبريل ٢٠١٨.

١٦ – وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أنجزت المرحلة التجريبية من عملية تسجيل الناخبين التي بدأت في غبادوليت بمقاطعة أوبانغي الشمالية في ٣١ تموز/يوليه، بعد شهر من الموعد المقرر في البداية، وبلغ مجموع الناخبين المسجَّلين ٨٠٨ ٢١٥ ناخبا من أصل العدد الذي توخته أصلا اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والبالغ ٨٥٠ ٠٠٠ ناخب، من بينهم ٥٤١ ٣٦٣ امرأة. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، أطلقت اللجنة المرحلة اللاحقة التي شملت عمليات في ١٢ مقاطعة تغطي إحدى منطقتيْ العمليات. ومنذ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر، وضعت البعثة أربع طائرات شحن و ١٦ طائرة هليكوبتر بتصرف اللجنة ونقلت ١ ٠٠٠ طن من مواد تسجيل الناخبين من كينشاسا إلى مقاطعات أخرى. وقدَّمت البعثة أيضا الدعم لنشر ١٥٠ موظفا لتسجيل الناخبين وفردا من رجال الشرطة. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أنشئ مركز مشترك يضمُّ خبراء من اللجنة والأمم المتحدة في كينشاسا من أجل تحسين تنسيق عمليات تسجيل الناخبين.

١٧ – وبحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر، كانت الحكومة قد دفعت إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ١٨٠ مليون دولار من أصل مبلغ ٣٠٠ مليون دولار تعهدت به لعام ٢٠١٦ من أجل التحضير للانتخابات. وفي مؤتمر صحفي عقد في ٦ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت اللجنة أن ميزانيتها المستكملة للدورة الانتخابية هي ١,٨ بليون دولار، بزيادة عن المبلغ المعلن سابقا وقدره ١,٢ بليون دولار. وما زال صندوق التبرعات المشترك المتعدد الشركاء المخصص لمشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مموَّلا بنسبة تبلغ ٦ في المائة فقط من المبلغ المطلوب وقدره ١٢٣,٣ مليون دولار، وذلك بسبب مخاوف الجهات المانحة بشأن السياق السياسي للانتخابات.

جيم – الحالة الأمنية

١٨ – ظلَّ العنف المسلح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل خطرا على المدنيين، مما أدى إلى زيادة تشريد السكان وتصاعد حدة التوترات القبلية في بعض المناطق. وعلى وجه العموم، خفَّت حدة العمليات التي تنفذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة، بما في ذلك العمليات التي يجري تنسيقها مع البعثة،

ويعزى ذلك جزئيا إلى الخسائر الفادحة التي لحقت بها أمام تحالف القوى الديمقراطية في ”منطقة المثلث“.

١٩ - وفي إقليم بيني، كيفو الشمالية، شنَّت عناصر يشتبه في انتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية سلسلة من الهجمات على المدنيين أسفرت عن وقوع عشرات الضحايا وأسهمت في تصاعد حدة التوترات في المنطقة. وفي الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت عناصر يشتبه في انتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية قرى كازينغا ومالولو وماموديوما مما أسفر حسب التقارير عن مقتل أربعة مدنيين وإصابة ثلاثة. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت عناصر يشتبه في انتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية موقعا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بواكيني، مما أسفر عن مقتل سبعة مدنيين وتشريد عدد أكبر باتجاه مركز بيني. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم نحو ٢٠ عنصرا يشتبه في انتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية قرية كيتيفيا، في منطقة أويشا، مما أسفر عن مقتل سبعة مدنيين. واعتبر أربعة مدنيين في عداد المفقودين. وردا على هذه الهجمات، شهدت منطقة بيني منذ تشرين الأول/أكتوبر ظهور جماعات ماي - ماي التي يشتبه في أن قوامها يتألف من عدة مئات من العناصر. وهاجمت هذه الجماعات مراكز الشرطة للحصول على أسلحة في أغلب الظن. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أغارت عناصر من جماعة ماي - ماي مازيمبي على عدة أماكن في بوتيمبو، على حدود إقليميْ بيني ولوبيرو، مما أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام، وضابط شرطة، وجندي واحد على الأقل، وإصابة اثنين من حفظة السلام بجروح، وتدمير مركز للشرطة. ولقيت خمسة عناصر على الأقل من جماعة ماي - ماي مصرعها أثناء الهجوم. وعزَّزت البعثة وجودها في المنطقة وقامت بتسيير دوريات مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٠ - وما زالت التوترات العرقية تسبِّب عدم الاستقرار وتشكل الدافع لأنشطة العديد من الجماعات المسلحة، لا سيما في إقليمي لوبيرو وروتشورو. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد أن عناصر من جماعة نياتورا من الهوتو قتلوا زعيم الهوندي في موكيبيروا، مما أدى إلى حدوث توترات بين قبيلة الهوندي وقبيلة الهوتو في المنطقة. وعادت توترات مماثلة إلى الظهور في بوالاندا حيث اشتبكت عناصر من جماعة ماي - ماي مازيمبي مع عناصر من ائتلاف نياتورا/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، فدفع ذلك بالسكان المحليين إلى الهروب باتجاه كيكوكو ونيانزالي. ونشرت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قوات للحيلولة دون مزيد من تصاعد العنف. ووقع أبرز الحوادث في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في لوهانغا بإقليم لوبيرو، عندما شنَّ نحو ٥٠ عنصرا من عناصر

جماعة ماي – ماي مازيمبي هجوما على مخيم للمشرَّدين داخليا، مما أسفر عن مقتل ٣٠ شخصا وجرح ٢١. وتبادلت قوات البعثة إطلاق النار مع عناصر جماعة ماي – ماي، مما أدى إلى مقتل عنصر واحد وإصابة اثنين. وقدمت البعثة العناية إلى الجرحى وقامت بإجلاء ما لا يقلُّ عن ١٥ مشردا أصيبوا بجروح إلى مستشفيات محلية. وبعد الهجوم، عزَّزت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة مواقعهما حول لوهانغا. وتباحث ممثلي الخاص مع كبار المسؤولين في الحكومة وسلطات المقاطعات بغية تخفيف حدة التوترات القبلية وإيجاد حلول سياسية دائمة للعنف في المنطقة. وفي أعقاب تدخل البعثة والسلطات الكونغولية واتخاذهما إجراءات، شهدت الحالة الأمنية تحسنا في بولوسا، إقليم واليكالي، وعاد المشرَّدون داخليا بأغلبيتهم هناك إلى مجتمعاتهم المحلية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

٢١ - وفي كيفو الجنوبية، واصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها ضد جماعة ماي – ماي رايا موتومبوكي وغيرها من جماعات ماي – ماي في أقاليم فيزي وموينغا وشابوندا وأوفيرا. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تعطيل أنشطة هذه الجماعات جزئيا، فإنها تحتفظ بالقدرة على شنِّ هجمات على المدنيين ولا تبدي اهتماما بنزع سلاحها. وفي الفترة الممتدة بين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، شنَّت عناصر من جماعة ماي – ماي رايا موتومبوكي أكثر من ٢٠ هجوما في منطقة بينيكوسو، واغتصبت ما لا يقلُّ عن ٢٨ امرأة ورجلا واختطفت ٨٦ مدنيا. وفي إقليم فيزي، ما زالت أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، مقترنة بالاشتباكات المباشرة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعناصر مسلحة كانت تعبر انطلاقا من بوروندي، تمثل تهديدا للمدنيين. وفي إقليم شابوندا، ما زال الاستغلال غير المشروع للذهب والموارد الطبيعية الأخرى يغذي الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة.

٢٢ - وفي مقاطعة إيتوري، ما زالت عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري تشكل مخاطر أمنية كبيرة للمدنيين، مع الإبلاغ عن شنِّ ٣٣ هجوما منفصلا على المدنيين في تشرين الأول/أكتوبر، مقابل ١٧ هجوما في أيلول/سبتمبر. وفي الفترة الممتدة بين ٤ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، نهبت عناصر يشتبه في انتمائها إلى قوات المقاومة الوطنية في إيتوري أكثر من اثنتي عشرة قرية في منطقة أفيبا، مما أسفر حسب التقارير عن إصابة ثلاثة مدنيين بجروح واختطاف اثنين آخرين. وفي الفترة الممتدة بين ١٩ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أغارت عناصر يشتبه في انتمائها إلى قوات المقاومة الوطنية في إيتوري على ثماني قرى في محور بونيا – بيني، فأصيب خلال هذه الغارة مدني واحد على الأقل بجروح. وقدَّمت البعثة الدعم

إلى العمليات التي تنفِّذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد هذه الجماعة مما أدى إلى اعتقال واستسلام ١٠ عناصر من ضمنها اثنان من كبار أعضاء هذه الجماعة. كما استُردَّت ست قطع من الأسلحة مع ذخيرتها. وفي مامباسا، ما زالت جماعات ماي - ماي تعوِّق جهود تحقيق الاستقرار من خلال قيامها بعمليات توغل على طول الطرق الرئيسية.

٢٣ - وفي مقاطعتي أويلي العليا وأويلي السفلى، ما زال جيش الرب للمقاومة نشطا، وسط تزايد تدفق اللاجئين من جنوب السودان والأنباء الواردة عن عبور عناصر مسلحة إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية من جنوب السودان. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأن عناصر يشتبه في انتمائها إلى جيش الرب للمقاومة هاجمت جنودا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ناسومبا، مما أدى إلى مقتل جنديين وإصابة أربعة بجروح، في حين قتلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أربعة من المهاجمين. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، نهبت عناصر يشتبه في انتمائها إلى جيش الرب للمقاومة قريتي باكودانغبا وكاتينغا على محور دوروما - غانغالا نا بوديو، حيث اختطفت أيضا ٥٠ مدنيا. وعبرت عناصر من قوات حكومة جنوب السودان وقوات المعارضة على السواء إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وسجَّل عدد اللاجئين زيادة كبيرة. وأوقفت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية العناصر من جنوب السودان التي عبرت إلى داخل البلد. ونشرت البعثة قاعدة أمامية في دوروما لتحسين رصد الحالة في المنطقة.

٢٤ - وفي مقاطعة تانغانيكا، ما زال النزاع الجاري بين قبيلتي لوبا وتوا يتسبب بزعزعة الاستقرار في بعض المناطق. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أثناء الاشتباكات التي وقعت بين ميليشيات من القبيلتين، قُتل ١٦ شخصا على الأقل في كابالو، من بينهم ثلاثة مدنيين، وشُرِّد أكثر من ٦٠٠ ٨ شخص، وأُحرقت حوالي ٤٠ قرية. واستجابة لذلك، دعمت البعثة مبادرات السلطات المحلية الرامية إلى الحد من التوترات وبدء الحوار بين القبائل. ونشرت البعثة أيضا قاعدتين أماميتين في نيونزو وكابالو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت عناصر ميليشيات تابعة لقبيلة توا مدنيين من قبيلة لوبا في قرية كيزيكا، فقامت بنهب وإحراق أكثر من ٨٠ منزلا وتسببت في تشريد مدنيين. وفي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قام أفراد من ميليشيات قبيلة توا بمهاجمة ونهب منازل تعود ملكيتها لقبيلة لوبا في قرى كامبلو وكانغولو وكييلا وكيالو.

٢٥ - وفي مقاطعة كاتانغا العليا، قام جيديون كيونغو موتانغا، زعيم جماعة ماي - ماي كاتا كاتانغا، بتسليم نفسه إلى سلطات المقاطعة إلى جانب ١٢٩ من مقاتليه في ١١ تشرين

الأول/أكتوبر، وسلَّموا عددا كبيرا من الأسلحة. ومن هذه المجموعة، اعتُبر ١١ فردا من الأطفال المرتبطين بهذه الجماعة فجرى فصلهم؛ ووافق ٥٨ فردا على الانضمام إلى البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والإدماج، بينما قرَّر ٦٠ فردا الاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتحمل هذه الجماعة المسؤولية عن العديد من الهجمات التي وقعت ضد المدنيين خلال العقد الماضي. وأدين قائدها بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، فسُجن ثم هرب من السجن في عام ٢٠١١.

٢٦ - وفي الوقت الراهن، لا يزال ٥٢١ من عناصر الجناح المعارض في الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان في مباني البعثة. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، طلبت الحكومة رسميا من البعثة نقل هذه العناصر إلى خارج البلد. وتواصل البعثة جهودها الرامية إلى إيجاد حل مستدام لهذه العناصر، بالتشاور مع الحكومة. وأجرت الأمانة العامة أيضا اتصالات في هذا الصدد مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/875)، قدمتُ سردا كاملا للتطورات المتصلة بوجود هذه العناصر في مباني البعثة.

دال - حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة

٢٧ - واصلت البعثة تعميق فهمها لديناميات النزاع الحالي، وتحسين القدرات في مجال الإنذار المبكر، والتصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة. وقد تصدَّت البعثة للتهديدات الناشئة فيما يتعلق بالحماية، وعزَّزت وجودها بنشر قواعد أمامية مؤقتة في المناطق المثيرة للقلق في مقاطعات أويلي العليا وكيفو الجنوبية وتنغانيكا. وأرسل نظام شبكة الإنذار المحلية التابع للبعثة ما متوسطه ٢٤٥ إنذارا مبكرا في الشهر، مما يمثل زيادة بنسبة ٨ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث تستتبع نسبة ٩٤ في المائة من الإنذارات ردا من الحكومة و/أو البعثة. وكانت الإنذارات التي ظلت دون استجابة تصدر في المناطق التي تتسم بمحدودية القدرة الأمنية لدى الدولة والتي يصعب الوصول إليها.

٢٨ - وفي منطقة بيني، في كيفو الشمالية، تعمل البعثة على تعزيز قدرات الحماية من خلال نشر قواعد أمامية في نغادي وموزامباي وكاسينغا. وبالإضافة إلى ذلك، في أعقاب هجوم شنته عناصر يشتبه في انتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية على روانغوما في آب/أغسطس، قامت البعثة وضباط الشرطة الوطنية الكونغولية بإجراء تقييم مشترك للحالة الأمنية في إقليم بيني، الأمر الذي أدى إلى تعزيز وجود الشرطة ومواردها.

٢٩ - وواصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها سلطات المقاطعة بهدف حل النزاعات القبلية في كيفو الشمالية. وفي يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، دعمت البعثة أنشطة التوعية بأهمية التعايش السلمي في بولوسا من أجل تسهيل عودة المشرَّدين داخليا والتعايش السلمي بين قبائل الهوتو والكوبو والناندي. وفي أعقاب الاشتباكات العنيفة التي وقعت في لوهانغا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، دعمت البعثة بعثة التقييم على صعيد المقاطعة التي يقودها حاكم مقاطعة كيفو الشمالية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر، يسَّرت البعثة أيضا نشر السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية والقيادات النسائية في لوهانغا وليوفو فضلا عن المناطق المحيطة بهما لتوعية السكان بأهمية التعايش السلمي.

٣٠ - وفي كاساي الوسطى، أسفر اندلاع أعمال عنف خطيرة في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر في جميع أنحاء هذه المقاطعة، بما في ذلك في كانانغا، عاصمة المقاطعة، عن مقتل ما لا يقلُّ عن ١٤٠ شخصا، ووردت تقارير غير مؤكدة عن وقوع عدد أكبر بكثير من الضحايا. ولا يزال احتمال زيادة انتشار العنف مرتفعا بالنظر إلى استمرار المنازعات على الزعامات التقليدية للقبائل، والطابع الشديد التسييس الذي تتسم به المجتمعات المحلية في المنطقة، وارتباط ذلك بالتطورات السياسية على الصعيد الوطني. وعلى إثر القيام بزيارات رفيعة مستوى إلى المنطقة وإيفاد بعثات تقييم مشتركة في تشرين الأول/أكتوبر، عزَّزت البعثة مكتبها في كانانغا بغية تعزيز التعاون مع الشرطة الوطنية، وتحسين القدرات في مجال حل النزاعات، وتعزيز التواصل مع السلطات المحلية.

٣١ - وفي مقاطعة تنغانيكا، وردا على اندلاع أعمال العنف في الآونة الأخيرة، أوفدت البعثة سلسلة من البعثات لتقييم الحالة الإنسانية، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، وبدء المصالحة بين قبيلتي لوبا وتوا. وفي الفترة بين ١٧ و ٢١ أيلول/سبتمبر، نشرت البعثة ٤٠ من حفظة السلام في نيونزو وقدمت الدعم اللوجستي للجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية من أجل حماية المدنيين. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرَّض اثنان من حفظة السلام التابعين للبعثة وخمسة موظفين مدنيين لهجوم بالسهام من جانب عناصر مجهولة قرب قرية نييمبا بإقليم كاليمي، مما أسفر عن وقوع إصابات.

٣٢ - وفي مقاطعة إيتوري، في إطار مكافحة الشبكات الإجرامية، دعمت البعثة عمليات الشرطة الوطنية، مما أدى إلى اعتقال ٢٧ من الجناة المسلحين، من بينهم امرأة واحدة، واستعادة ١١ بندقية هجومية. واعترف الجناة الذين أحيلوا إلى السلطات القضائية بقتل ما لا يقلُّ عن ١٠ مدنيين في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

٣٣ - ودعمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام جهود البعثة الرامية إلى حماية المدنيين، فلبَّت ٦٢ طلبا من طلبات البعثة، مما أسفر عن تدمير ٣ ٧٦٧ قطعة من مخلفات الحرب من المتفجرات و ٣ ٦٦١ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

هاء - نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٣٤ - لا تزال عودة المقاتلين السابقين من مخيمي كامينا وكيتونا إلى مجتمعاتهم المحلية محط تركيز المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد عاد ما مجموعه ١ ٠٧٦ من المقاتلين السابقين من أصل ٤ ٥٧٥ شخصا جرى تسريحهم إلى مجتمعاتهم المحلية في ثماني مقاطعات. وحتى الآن، لا يزال ١ ٥٩٢ من المقاتلين السابقين في مخيم كامينا و ١ ٧١٢ منهم في مخيم كيتونا بانتظار إعادة إدماجهم. وقد اضطلعت الوحدة الوطنية لتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى جانب البعثة بأنشطة التوعية والاتصال في أوساط الفئات المستفيدة من إعادة الإدماج لفائدتهم. وتمثل هذه التطورات الخطوات الأولى في تحوُّل استراتيجي وبرنامجي جديد من المرحلة التقليدية لنزع السلاح والتسريح في هذين المخيمين صوب وضع برامج مجتمعية لإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج في شرق البلد.

٣٥ - ولقد انخفض عدد حالات استسلام عناصر الجماعات المسلحة الأجنبية منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. فمنذ ١ تشرين الأول/أكتوبر، أعيد ١٨ من المقاتلين الأجانب و ٣١ من معاليهم إلى أوطانهم.

٣٦ - وواصلت البعثة تقديم المساعدة بغرض الدعم المعيشي إلى ١ ٣٢٢ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعاليهم في مخيمات العبور في كانيوباغونغا (كيفو الشمالية) ووالونغو (كيفو الجنوبية)، وكذلك في المخيم الذي تديره الحكومة في كيسانغاني (تشوبو).

واو - توطيد سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار

٣٧ - وضعت البعثة استراتيجية لتحقيق الاستقرار في منطقة بيني من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتوترات القبلية، مع القيام أيضا بتمكين النساء ليكنَّ من عوامل إحلال السلام. وواصلت البعثة دعم كل من السلطات القضائية العسكرية والمدنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في التحقيق مع مرتكبي الجرائم الخطيرة ومقاضاتهم، ومن تلك الجرائم جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، لا سيما عن طريق خلايا دعم الادعاء التابعة لها.

٣٨ - وقدمت البعثة إرشادات تقنية إلى النظراء الوطنيين من أجل وضع خطط تدريب ومناهج لفائدة ٥٣ من مديري السجون المعينين حديثا و ١٢٠ من حراس أمن السجون و ٥٠ من موظفات السجون.

٣٩ - ودعمت البعثة قوات الأمن الوطني في تحسين سبل الوصول إلى الأسلحة والذخائر ومراقبتها. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ببناء خمسة مستودعات للأسلحة في إيتوري وكيفو الجنوبية، وقدمت المشورة التقنية والتدريب في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة لفائدة ٦٠ من أفراد الشرطة الوطنية في هاتين المقاطعتين.

زاي - حالة حقوق الإنسان

٤٠ - في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، وثقت البعثة ١ ٠١١ ادعاءً بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك ٦٦٧ ادعاء في المناطق المتأثرة بالنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية و ٣٤٤ ادعاء في المقاطعات الغربية. وكانت جهات تابعة للدولة مسؤولة عن ٦١٢ من الحوادث التي أسفرت عن مقتل ١٧٤ مدنيا. ويُدَّعى أن الجماعات المسلحة مسؤولة عن ٣٩٩ من الحوادث، بما في ذلك ١١٨ من جانب قوات المقاومة الوطنية في إيتوري و ٦٤ من جانب جماعة نياتورا، و ٥٣ من جانب مقاتلين آخرين تابعين لجماعة ماي - ماي، مما أسفر عن وفاة ١٣٢ مدنياً. وتمثل هذه الأرقام زيادة كبيرة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، لا سيما فيما يتعلق بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء على أيدي جهات تابعة للدولة.

٤١ - وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وثقت البعثة ٤ ٥٩٩ من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ٢ ٩١٥ انتهاكا من جانب جهات تابعة للدولة أسفرت عن مقتل ٣٩٨ مدنيا و ١ ٦٨٤ انتهاكا من جانب جماعات مسلحة أسفرت عن مقتل ٥٩٧ مدنيا. ويمثل ذلك إجمالا زيادة كبيرة مقارنة بالانتهاكات الموثَّقة التي بلغ عددها ٣ ٨٧٧ انتهاكا في عام ٢٠١٥.

٤٢ - ولاحظت البعثة استمرار تقلص الحيز السياسي، مع زيادة القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن عمليات القتل والمضايقة والترهيب التي تستهدف بالأساس المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء أحزاب المعارضة والصحفيين. وتعرَّض ما لا يقلُّ عن عشرة صحفيين و ١٠٨ من المعارضين السياسيين و ٤٥ من أعضاء المجتمع المدني للاعتقال التعسفي والاحتجاز من قبل قوات الأمن، لا سيما قبل وأثناء قيامهم بأنشطة سياسية أو تنظيمهم لمظاهرات. واعتُقل الأمين العام للاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم

الاجتماعي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر بتهمة التآمر فيما يخص المظاهرات العنيفة التي نُظمت يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر، ثم أُطلق سراحه في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، أصدر نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والأمن آنذاك تعليمات بحظر المنظمات التي ليس لديها مركز قانوني، بما يشمل حركة النضال من أجل التغيير وحركة فيليمبي.

٤٣ - ومنذ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عُلِّق بث إذاعة فرنسا الدولية في كينشاسا وعُطِّلت إشارته. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر وزير الاتصالات والإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، لامبير مندي، مرسوما ينصُّ على أنه لا يجوز لوسائط الإعلام الأجنبية أن تعمل دون انقطاع في البلد ما لم يكن معظم الأطراف فيها من الكونغوليين. وفي الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عُطِّل الإرسال في إذاعة أوكابي في كينشاسا.

٤٤ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قدَّمت الحكومة تقريرها عن المظاهرات التي وقعت يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر. وأعلنت وفاة ٣٢ شخصا، منهم اثنان من ضباط الشرطة وطفل واحد. ويحمِّل التقرير أعضاء من المعارضة المسؤولية عن معظم أعمال العنف والوفيات.

٤٥ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قامت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان بنشر تقريرهما عن التحقيقات الأولية في انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف المرتكبة أثناء المظاهرات التي وقعت في كينشاسا في الفترة بين ١٩ و ٢١ أيلول/سبتمبر. وخلصت البعثة والمفوضية إلى أن قوات الأمن قد تعمدت استخدام القوة المفرطة، بما في ذلك الذخيرة الحية، مما أدى إلى وفاة ما لا يقل عن ٤٨ مدنيا، وجرح ٧٥ شخصا، واعتقال ٢٩٩ شخصا على الأقل واحتجازهم بصورة غير قانونية. وأشارت البعثة والمفوضية أيضا إلى أعمال العنف من جانب المتظاهرين، بما في ذلك قتل أربعة من ضباط الشرطة ونهب العديد من المباني العامة. وفي بيان صادر بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعترض التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية على استنتاجات التقرير، موضحا أنها أسهمت في زيادة تطرف تجمُّع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير. ووفقا لما أفاد به التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، لم ترد أي إشارة في التقرير إلى مساءلة منظمي المظاهرات. ولم تردُ الحكومة على ما خلص إليه التقرير من استنتاجات.

٤٦ - وفي كاساي الوسطى، نشرت البعثة بعثة خاصة للتحقيق في عدة قرى في أقاليم ديمبا وديبايا وديمبيلينغي، للتحقق من مزاعم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في الفترة من ٢٢ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الأول/

أكتوبر على أيدي أفراد مليشيا يقودها الرئيس العرفي كاموينا نسابو وعلى أيدي قوات الدفاع والأمن التي نُشرت للقضاء على هذه المجموعة. وفي ١٧ حادثا منفصلا، تفيد تقارير أن ما لا يقلُّ عن ١١٧ شخصا، من بينهم ١٦ امرأة و ٢٢ طفلا، من بينهم سبع فتيات، قتلوا على أيدي جنود. وتشير التقارير إلى أنه الجنود أطلقوا النار بشكل عشوائي على المدنيين خلال العمليات العسكرية، على الرغم من أن أفراد الميليشيا كانوا قد غادروا المنطقة.

٤٧ - وفي ١٧ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، حكمت المحكمة العسكرية التنفيذية في كيفو الشمالية على ثمانية من مقاتلي تحالف القوى الديمقراطية بالإعدام وبدفع تعويضات بتهمة المشاركة في حركة تمردية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وأعمال إرهابية.

٤٨ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتواصل مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين بشأن تقلص الحيز السياسي وتدهور حالة حقوق الإنسان، وللتباحث مع السلطات بشأن كيفية منع مواصلة تصعيد العنف الانتخابي وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي أعقاب زيارته، أُطلق سراح ثلاثة من نشطاء المجتمع المدني واثنين من المعارضين السياسيين. كما تعهد رئيس الجمعية الوطنية بإعطاء الأولوية لاعتماد مشروع القانون المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وقانون التظاهر والقانون المتعلق بالتصديق على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، بينما وافق نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والأمن على إجراء تحقيق مشترك في الأحداث التي وقعت يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/ سبتمبر في كينشاسا.

حاء - العنف الجنسي

٤٩ - تفيد التقارير بأن ما مجموعه ٣٧ امرأة، من بينهن ١٧ فتاة، وقعن ضحية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في مقاطعات إيتوري ولومامي العليا وكيفو الشمالية وتنغانيكا. وكانت جهات تابعة للدولة مسؤولة عن نسبة ٣٥ في المائة من هذه الحالات، في حين كانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن نسبة ٦٥ في المائة منها. وتفيد التقارير بأن جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ارتكبوا نسبة ٣٠ في المائة من الانتهاكات، في حين يُزعم أن مقاتلي جماعة ماي - ماي كيفوافوا ومقاتلي قوات المقاومة الوطنية في إيتوري يتحملون المسؤولية عن ٢٧ في المائة و ١٩ في المائة من الانتهاكات، على التوالي.

٥٠ - وقامت البعثة ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بدعم الحكومة في تنظيم مؤتمر رفيع المستوى عقد في كينشاسا في الفترة من ١١ إلى

١٣ تشرين الأول/أكتوبر لتقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ البيان المشترك الذي وقعته الأمم المتحدة والحكومة في عام ٢٠١٣. واعتمد المشاركون في المؤتمر الأولويات الوطنية للجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وعلى هامش المؤتمر، التقت ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع برئيس الدولة وغيره من كبار المسؤولين الكونغوليين لمناقشة سبل زيادة التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن مكافحة العنف الجنسي. كما زارت غوما وكيفو الشمالية وبوكافو وكيفو الجنوبية لتقييم التحديات التي تواجهها ضحايا العنف الجنسي واحتياجاتهن الخاصة.

طاء - حماية الأطفال

٥١ - وثّقت البعثة ١٢٠ حالة من حالات الانتهاك الجسيم لحقوق الطفل، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بـ ١٥٥ حالة من الحالات الموثّقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبالإجمال، فُصل ٤٩ فتى عن الجماعات المسلحة أو هربوا منها، مقابل ١١٥ طفلا وثّقت حالاتهم في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ووُثقت حالات عشرة فتيان جنّدتهم الجماعات المسلحة حديثا. والجماعات المسلحة الرئيسية التي تجنّد الأطفال هي قوات أبكونغوزي المقاتلة (١٢ طفلا)، وجماعة نياتورا (١٠ أطفال)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٨ أطفال)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (٧ أطفال)، والاتحاد من أجل حماية الأبرياء (٧ أطفال)، وجماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي (٣ أطفال)، وتحالف القوى الديمقراطية (طفلان). وبالإضافة إلى ذلك، بعد الاستسلام الطوعي لقائد جماعة ماي - ماي كاتا كاتانغا، تم تحديد تسعة أطفال، إلا أنهم لم يُفصلوا بعد عن هذه الجماعة المسلحة. وعلاوة على ذلك، تم تحديد ٢٨ فتى من بين عناصر الجناح المعارض في الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان الذين أخرجتهم البعثة من متنزه غارامبا الوطني. وأُفرج عما مجموعه ٢٠ فتى كانوا مرتبطين سابقا بجماعات مسلحة بعد أن كانوا محتجزين لدى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسُلِّموا إلى البعثة، في حين لا يزال ستة فتيان رهن الاحتجاز.

٥٢ - وواصل المدعي العام العسكري بذل جهود من أجل مقاضاة القادة البارزين للجماعات المسلحة بتهمة تجنيد الأطفال وممارسة العنف الجنسي. واعتُقل ثلاثة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأحد ضباط الشرطة الوطنية بتهمة اغتصاب الأطفال.

ياء – الحالة الإنسانية

٥٣ – استمر تدهور الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يؤكد اشتداد الأزمة، ويعزى ذلك جزئيا إلى نشاط الجماعات المسلحة وزيادة العنف القبلي، كما يتضح من زيادة عدد المشرَّدين داخليا من ١,٧ مليون شخص في أيلول/سبتمبر إلى قرابة مليوني شخص. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان هناك نحو ٤٣٩ ٠٠٠ من اللاجئين وطالبي اللجوء في البلد، منهم نحو ٢٤٥ ٠٠٠ شخص من رواندا و ٩٦ ٥٠٠ شخص من جمهورية أفريقيا الوسطى و ٣١ ٥٠٠ شخص من بوروندي، وما يقارب ٦٥ ٠٠٠ شخص من جنوب السودان.

٥٤ – وظلَّ انعدام الأمن عائقا كبيرا أمام وصول المساعدات الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما ظلَّ يؤثر على إيصال المساعدات إلى المحتاجين إليها. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل أربعة من العاملين في المجال الإنساني وأصيب عشرة منهم، واختُطف ٢٩ عاملا لكن أُطلق سراحهم في وقت لاحق، مما أدى إلى تعطيل العمليات إلى حد كبير في مختلف مناطق المقاطعة.

٥٥ – وحتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، ظلت خطة الاستجابة الإنسانية المحددة بمبلغ ٦٩٠ مليون دولار تموَّل بنسبة ٥٦ في المائة، أي أكثر من ٣٨٥ مليون دولار، وهذا الوضع يؤثر على جهود الاستجابة الإنسانية.

كاف – الحالة الاقتصادية

٥٦ – وثَّقت البعثة استمرار الاتجاه التنازلي للاقتصاد الكلي بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية، مما أفضى إلى شح في الموارد المالية وزيادة وتيرة المظاهرات تعبيرا عن الشعور بالاستياء. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدَّمت الحكومة إلى الجمعية الوطنية الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٧ التي تبلغ حوالي ٥,٧ بلايين دولار، وهو ما يمثل نقصانا بنسبة ١٥ في المائة بالمقارنة مع ميزانية عام ٢٠١٦. وانخفضت أيضا معدلات تنفيذ الميزانية، بالموازاة مع انخفاض قدرة الحكومة على الإنفاق. وتسبب استمرار انخفاض قيمة الفرنك الكونغولي في ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، لا سيما في كينشاسا. ودأب أعضاء مجلس مقاطعة كينشاسا على رفض استئناف النشاط منذ افتتاح الدورة البرلمانية في ٣٠ أيلول/سبتمبر، بينما بدأ اتحاد موظفي وزارة الخارجية وعمال الشركة الحكومية التي تراقب جودة الواردات والصادرات إضرابات بسبب عدم دفع المرتبات. واشتكى موظفو الخدمة المدنية في كيفو الجنوبية أيضا علنا من التأخر في دفع المرتبات لمدة تصل إلى عشرة أشهر. وفي ٩ و ١٠

تشرين الثاني/نوفمبر، اندلعت اشتباكات بين طلاب مدرستين تقنيتين في كينشاسا والشرطة الوطنية أثناء الاحتجاجات ضد الزيادة في الرسوم الدراسية.

لام – التطورات الإقليمية

٥٧ – واصلت الحكومة تعاونها الإقليمي على التصدي للتحديات الأمنية والدفع قدما بالعمليات السياسية. ففي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، جدّد الرئيس الولاية المنوطة بالآلية الوطنية للرقابة التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون، وعيّن الفريق أول دنيس كالومي نومبي منسقا جديدا لها. واجتمع ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص مع الفريق أول كالومي في ١٨ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي لمناقشة سبل تعزيز التعاون بين البعثة والآلية بهدف تقديم الدعم اللازم لتنفيذ الإطار.

٥٨ – وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وعقب إيفاد بعثة تقييم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، رحبت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالتقدم المحرز في سياق الحوار الوطني، وأعربت عن ارتياحها لأعمال التحضير للانتخابات، ودعت جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى احترام حياد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

٥٩ – وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر أيضا، اجتمع وزراء الدفاع في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كينشاسا لتدارس مفهوم عمليات آلية الرقابة المشتركة المضطلع بها في إطار الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

٦٠ – وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع وزير التجارة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووزير التجارة والصناعة في رواندا اتفاقا ثنائيا يرمي إلى تيسير التجارة عبر الحدود وأعلنا بدء العمل بنظام ثنائي مبسَّط للتجارة.

٦١ – وعُقد الاجتماع السابع الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، في لواندا، وحضره رؤساء دول وحكومات البلدان الموقِّعة على إطار السلام والأمن والتعاون، جنبا إلى جنب ممثلي كل من الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة. وقد أيَّدت الآلية الاتفاق السياسي المبرم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، باعتباره خطوةً مفيدة لتجنب العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحثت جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين على السعي إلى إيجاد حلول سلمية للأزمة السياسية، بما يتماشى مع مقتضيات الدستور وأحكام القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦).

٦٢ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الرئيس اجتماعا مع وزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين في جنوب السودان، كوول مانيانغ جووك، لتدارس سبل التصدي لوجود عناصر الجناح المعارض في الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان واللاجئين من جنوب السودان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أسفر عن إبرام اتفاق للتعاون الأمني. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع وزير الخارجية، ريمون تشيباندا نتونغامولونغو، مع نظيره من جنوب السودان، دينق ألور كول، لاستكشاف إمكانية إنشاء لجنة معنية بمعالجة المسائل الدفاع والشؤون الاقتصادية عبر الحدود.

ثالثا - تنفيذ الالتزامات الرئيسية المتعلقة بالإبلاغ

ألف - إجراء حوار استراتيجي ووضع استراتيجية لخروج البعثة

٦٣ - توقّف الحوار الاستراتيجي بين الحكومة والبعثة في أعقاب اتخاذ القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦). فقد انسحبت الحكومة من المناقشات المتعلقة بالاشتراك في وضع استراتيجية لخروج البعثة. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أعاد وزير الخارجية التأكيد في كلمته أمام الجمعية العامة على طلب الحكومة بخفض قوات البعثة تدريجيا وتحوُّل البعثة.

باء - تقييم حالة تنفيذ مهام لواء التدخل

٦٤ - بعد أن أدى لواء التدخل دورا حاسما في الهزيمة العسكرية التي مُنيت بها جماعة حركة ٢٣ مارس المسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وتعليق التعاون العسكري لمدة عام بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أعقب ذلك، ركّز جهوده، اعتباراً منذ أيار/مايو، على تحييد تحالف القوى الديمقراطية في منطقة بيني، بكيفو الشمالية، دعما لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدَّمت البعثة الدعم لهذه العمليات في الفترة بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر، مما اضطر تحالف القوى الديمقراطية إلى تكييف أساليبه الدفاعية للتصدي للضغط العسكري المتزايد عليه.

جيم - استعراض حالة التقدم المحرز في تحوُّل القوة

٦٥ - عملاً بطلب مجلس الأمن الوارد في قراره ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، أجرت البعثة تقييما لحالة التقدم المحرز في تحويل قوة البعثة لزيادة فعاليتها في حماية المدنيين. ومع أن البعثة اتخذت عددا من الخطوات في هذا الصدد، فإن التنفيذ ما زال يسير بوتيرة بطيئة. غير أن تحوّل القوة، على الرغم مما اعترضه من تأخّر وصعوبات، ما زال يشكّل هدفا هاما من الأهداف التي تتوخى تحسين حماية المدنيين، وستواصل البعثة العمل على تنفيذه بالكامل.

٦٦ - وكان التقدم المحرز متفاوتا فيما يتعلق بالركائز الأربع التي يقوم عليها تحوُّل القوة. فقد سُجّل تقدم متباين في الركيزة الأولى، وهي ''تنمية القدرات''، التي تشمل تشكيل كتائب قابلة للانتشار السريع، وتحسين القدرات في مجال جمع المعلومات، وزيادة القدرة على التنقل. وفي شباط/فبراير، وصلت الكتيبة الأولى من هذا القبيل إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورغم أنها لم تتلقّ معداتها الكاملة إلا في الآونة الأخيرة، فقد تسنى لها أن تنفّذ بالفعل عمليات شملت التصدي للتوترات العرقية في كيفو الجنوبية. ومن المقرر أن يتم إيفاد كتيبة ثانية مثلها في شباط/فبراير ٢٠١٧ وكتيبة ثالثة في عام ٢٠١٨. وباستخدام عناصر التمكين مثل الطائرات المسيّرة من دون طيار، تواصل البعثة تحديد مواقع الجماعات المسلحة ومراقبة أنشطتها، وتتبّع المظاهرات المدنية، وتحسين قدرتها على حماية المدنيين. غير أن البعثة لم تتمكن حتى الآن، رغم جهودها المتواصلة، من إيفاد وحدة معنية بتحليل التهديدات العسكرية، وهي وحدة من المحتمل أن تشكّل عنصرا رئيسيا من عناصر التمكين للبعثة في جهودها المبذولة لتحييد الجماعات المسلحة وحماية المدنيين.

٦٧ - وأُحرز تقدم بشأن الركيزة الثانية، ''إعادة نشر القوة''، حيث تعكف البعثة في الوقت الراهن على دمج وجودها العسكري في كيفو الجنوبية ومقاطعة كاتانغا سابقا في ''قطاع جنوبي'' جديد. وستتيح هذه العملية للبعثة، بمجرّد اكتمالها في عام ٢٠١٧، مواءمة قواتها وأصولها لمواجهة التهديدات وتقليل ما يعتريها من أوجه قصور إلى أدنى حد. أما الركيزة الثالثة، وهي ''بناء قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية''، التي تمثل الجهود التي تبذلها القوة، وفقا لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، من أجل تعزيز قدرات تلك القوات، كان التقدم محدودا وذلك بسبب تعليق التعاون بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال معظم عام ٢٠١٥. وبعد مرحلة التخطيط، لم يُحرز أي تقدم في الركيزة الرابعة، وهي ''تطوير الهندسة العسكرية''، التي تهدف إلى تكييف مهام الهندسة العسكرية بحيث تسهم بفعالية أكبر في تحقيق الهدف الاستراتيجي والعملياتي المتمثل في تحييد الجماعات المسلحة.

دال - أعمال التحضير للانتخابات

٦٨ - حسّنت البعثة تأهّبها للتخفيف من حدة أعمال العنف المتصلة بالانتخابات والتصدي لها، مُعطيةً الأولوية لتوفير الدعم للعمليات السياسية والعمل على تهيئة بيئة تسهم في إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع. وواصل ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص بذل مساعيهما الحميدة، بطرق منها التنسيق مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة

ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية، من أجل تعزيز الحوار الشامل والتقليل من احتمالات العنف وانعدام الاستقرار السياسي.

٦٩ - وواصلت البعثة سعيها إلى إقناع السلطات الوطنية وقوات الأمن بضرورة إدارة النظام العام وفقا لمقتضيات الدستور والمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، أصدر مفوض الشرطة في مقاطعة كينشاسا، الفريق أول سيليستين كانياما، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تعليمات تقيّد إيفاد وحدات مكافحة الشغب من التي يحمل أفرادها أسلحة فتاكة. وعزّزت البعثة قدرات الشرطة الوطنية بشأن أساليب إدارة النظام العام دون اللجوء إلى القوة المفرطة وفي ظل احترام حقوق الإنسان.

٧٠ - وفي أعقاب الأحداث التي شهدتها كينشاسا يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر، قامت البعثة بدوريات حازمة في المدينة، في حدود قدراتها المتاحة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، نقلت القوة سريّة إضافية إلى كينشاسا حيث أنشأت البعثة مركزا متكاملا للعمليات التكتيكية بهدف تنسيق ما تتخذه من إجراءات مدنية وعسكرية وشرطية بفعالية.

٧١ - وواصلت البعثة جهودها المبذولة لتعزيز قدرتها على الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وتضييق حيز العمل السياسي. وأنشأت البعثة أفرقة مدنية متنقلة للرصد والإبلاغ في غوما وكينشاسا وكيسانغاني و لوبومباشي و مبوجي - مايي تكون مستعدة للنشر خلال مهلة قصيرة في المناطق التي تُعتبر معرّضةً بشدة لخطر أعمال العنف المتصلة بالانتخابات والمناطق التي لا وجود للبعثة فيها. وستقدم قوة البعثة ووحدات شرطتها المشكلة الدعم للأفرقة المشتركة المعنية برصد حقوق الإنسان لجمع الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سياق العنف المتصل بالانتخابات، بما في ذلك الأدلة الجنائية والأدلة المستمدة من الصور الفوتوغرافية والتسجيلات بالفيديو.

٧٢ - وواصلت البعثة تنقيح خطط الطوارئ الموجهة للعناصر العسكرية والشرطية والمدنية وتحديثها واختبارها لمنع تفشّي أعمال العنف المتصلة بالانتخابات والتصدي لها، وضمان إيفاد الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين ونقل الأصول إلى المواقع الرئيسية في الوقت المناسب. غير أن البعثة تمتلك قدرة محدودة من الأفراد النظاميين والطيران للتصدي للمخاطر الناشئة في المناطق التي لا وجود للبعثة فيها في الوقت الراهن. وللبعثة قدرة محدودة في كينشاسا ولا وجود لها في المواقع الأخرى الشديدة الخطورة في غرب البلد. وإذا اقتضى الحال نقلا واسع النطاق لأفراد القوة وغير ذلك من أصولها إلى المواقع الشديدة الخطورة في غرب البلد، فإن تنفيذ المهام الأساسية المتصلة بحماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد سيُعوَّق للغاية.

رابعا - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٧٣ - ارتأت البعثة في تقديرها أن دعمها للعمليات التي تجري بقيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة لم يُفض إلى أي زيادة ملحوظة في التهديدات المحدقة بأفراد الأمم المتحدة ومنشآتها. فقد أُبلغ عن ٤٤ حادثا هاما يتصل بالأمن من الحوادث التي تعرَّض لها موظفو الأمم المتحدة، بما في ذلك ١٣ حالة متصلة بالأخطار والسلامة.

٧٤ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، انفجر جهاز يدوي الصنع استهدف قوات تابعة للبعثة من الوحدة الهندية في غوما، بمقاطعة كيفو الشمالية. وأسفر هذا الهجوم غير المسبوق الذي تعرّض له أفراد البعثة في غوما عن وفاة طفل وإصابة اثنين من المدنيين و ٣٢ من حفظة السلام بجروح. وفتحت البعثة والسلطات الكونغولية تحقيقا مشتركا. وتشير الاستنتاجات الأولية، استنادا إلى الأدلة التي جُمعت من مسرح الحادث، إلى أن المعتدين استهدفوا حفظة السلام، وأنهم كانوا يعرفون تحركاتهم المعتادة ويجيدون استخدام المتفجرات.

خامسا - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٧٥ - واصلت البعثة إنفاذ سياستي المتمثلة في عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين تنفيذا صارما، مما أدى إلى تضاؤلهما منذ تقريري السابق. فقد سُجلت ثلاثة حوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل انخفاضا من ١٢ حادثا خلال النصف السابق من عام ٢٠١٦.

٧٦ - وسعت البعثة إلى اتخاذ إجراءات وقائية معزّزة، بما في ذلك قيامها بأنشطة التدريب والتوعية، إضافة إلى الاتصال بالمجتمعات المحلية وتوعيتها. وتستكمل هذه التدابير بجملة أمور منها إيفاد بعثات تقييم المخاطر، وإقامة شبكات مجتمعية لتلقي الشكاوى، وتسيير دوريات ردع منتظمة لوحدات الشرطة المشكلة والشرطة العسكرية التابعة للبعثة، والعمل بُنظُم حظر التجوُّل. وتركز الاهتمام في إجراءات الإنفاذ على إنشاء فريق للاستجابة الفورية، وفرقة عمل معنية بمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وآليات لتلقي الشكاوى. وقدمت البعثة المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بالتنسيق الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

سادسا - ملاحظات

٧٧ - يمرُّ المشهد السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية ببعض أهم التحولات التي شهدها في السنوات الأخيرة، مما يعرِّض للخطر أوجه التقدم المحرز خلال العقد الماضي. فالحيز السياسي، الذي فتح تدريجيا أمام تنوع الأصوات ووجهات النظر، آخذ في التقلّص بسرعة. والتحديات التي ما زالت قائمة، ذات الصلة بتوطيد المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، واحترام سيادة القانون، أصبحت حدتها متسارعة الاشتداد نتيجةً للغموض الذي يكتنف الأوضاع السياسية. ومع انتهاء الولاية الثانية والأخيرة للرئيس كابيلا رسميا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، دخلت جمهورية الكونغو الديمقراطية فترة انتقالية غامضة من المقرر أن تنتهي بإجراء الجولة الانتخابية الثالثة في البلد بعد انتهاء النزاع. ويساورني القلق من احتمال أن تكون الأشهر المقبلة مشحونة بالتوترات السياسية الخطيرة وخسارة بعض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. وقد يخلّف ذلك آثارا سلبية على الأمن والاستقرار وأوضاع حقوق الإنسان في البلد، وعلى استقرار المنطقة.

٧٨ - وبالفعل، فإن الاتجاهات المثيرة للقلق التي شهدتها الأشهر الأخيرة تشير إلى أن الكثير من الأمور معرض للخطر. فتزايد الادعاءات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وتجدُّد العنف في بعض مناطق كيفو الشمالية، واشتداد حدة التوتر بين المجتمعات المحلية في المقاطعات الأخرى، وتزايد الغضب الشعبي في المراكز الحضرية هي مسائل تشير إلى أن البلد يواجه خطر زعزعة استقراره بشكل خطير. وفي هذا السياق، أحث جميع الأطراف الفاعلة السياسية، بما في ذلك التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية والتجمُّع، على مواصلة انخراطها في حوار بناء. وأحث أيضا جميع الأطراف على أن تكفّ عن العنف وأن تدعو أنصارها إلى تفادي اللجوء إلى الأساليب العنيفة.

٧٩ - في عام ٢٠١٦، وفي خضم التوترات السياسية المتصاعدة والمواجهات العنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين من المعارضة وتعاظم المخاطر الجسيمة بانعدام الاستقرار، أدت سلسلة من المبادرات التي اتُّخذت على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي إلى إحراز بعض التقدم نحو التوصل إلى حل للأزمة السياسية عن طريق التفاوض. ومع ذلك، ما زال يتعين بذل الكثير من الجهود. فإضافةً إلى توصل جميع الأطراف الفاعلة السياسية إلى توافق في الآراء عن طريق التفاوض، لا بد من اتخاذ خطوات محددة أخرى تمهيدا لإجراء الانتخابات، والنهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز حماية المدنيين من خلال تعزيز الأمن في الجزء الشرقي من البلد وغيره من المناطق المثيرة للقلق.

٨٠ - وفيما يتعلق بالانتخابات، يتعين على الحكومة وجميع الأطراف السياسية الفاعلة تهيئة بيئة تفضي إلى عملية انتخابية حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة وشفافة وسلمية وفي موعدها، بما يتفق مع مقتضيات الدستور. ومن الأهمية بمكان إتمام تحديث سجل الناخبين الجاري في أقرب وقت ممكن وفي موعده الحالي المنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧. ويجب أن يشكّل هذا المسعى جزءا من العملية السياسية الأوسع نطاقا المفضية نحو إجراء الانتخابات بدلا من أن يكون مهمة فنية معزولة. وعملا بالتكليف الصادر عن مجلس الأمن، فإن البعثة معبّأة تماما لدعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في إتمام عملية تسجيل الناخبين.

٨١ - وما زال القلق يساورني بسبب استمرار ورود تقارير تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، يساورني القلق من الزيادة الكبيرة في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان المتعلق بتضييق الحيز السياسي، وهي أكثر بثلاثة أضعاف في عام ٢٠١٦ منه في عام ٢٠١٥، ومنها انتهاكات حرية التعبير وحرية التجمّع، وهي جميعها محمية بالدستور والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي وقّعها البلد وصدَّق عليها. ويساورني قلق بالغ أيضا من موجة الاعتقالات التي طالت الراغبين في التعبير عن آرائهم السياسية. وإنني أحث الحكومة مرة أخرى أن تعمل بفعالية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ملتمسةً في ذلك طرقا منها تقديم مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات إلى العدالة وإنهاء حالات الاعتقال بدوافع سياسية.

٨٢ - ويشير تزايد التحديات الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجدّد التوترات بين المجتمعات المحلية في مقاطعتَي كاساي الوسطى وتنغانيكا إلى تدهور مثير للقلق في المشهد الأمني. ويساورني قلق بالغ إزاء هذا الاتجاه وأدين بشدة الاعتداءات التي تستهدف المدنيين، بما في ذلك الاعتداء الذي ارتكبته جماعة ماي - ماي مازيمبي في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ضد المدنيين في لوهانغا، بكيفو الشمالية، في سياق تزايد التوترات العرقية. وفي إقليم بيني، بكيفو الشمالية، ما زال تحالف القوى الديمقراطية يمثّل تهديدا خطيرا يحيق بالسكان المدنيين. ولذلك فإني أشعر بالجزع من أن يتمادى في اعتدائه على المدنيين وقتلهم. كما أن سلسلة الهجمات المحددة الأهداف التي نشبت مؤخرا في مقاطعة تنغانيكا بين قبيلتَي توا و لوبا تثير القلق. وإنني أرحِّب بمساعي السلطات الوطنية بهدف التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة من خلال اتخاذ إجراءات سياسية وتنفيذ عمليات عسكرية.

٨٣ - وإن الدعم الذي تواصل البعثة تقديمه إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدتها في مواجهة هذه التهديدات الأمنية وغيرها من التهديدات أمر بالغ الأهمية. وبعد تقديم الدعم اللازم إلى السلطات الوطنية في الهزيمة العسكرية التي لحقت بجماعة ٢٣ مارس في تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أخذت البعثة، وبالأخص قوة لواء التدخل، تركز جهودها على تحالف القوى الديمقراطية في كيفو الشمالية، دعما للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدت العمليات المشتركة بين القوتين إلى إعاقة أنشطة الجماعة المسلحة إلى حد كبير ودفعت المقاتلين في صفوفها إلى استخدام أساليب جديدة لتجنب المواجهة. ويتعين بذل جهود متواصلة لحماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة في شرق البلد، وهو أمر يتطلب من البعثة أن تتخذ موقفا عسكريا أكثر فعالية. وتحوّل قوة البعثة ولواء التدخل يمثّلان أداتين رئيسيتين في هذا الصدد. ويتطلب أيضا توفير الحماية الفعالة للمدنيين استمرار التزام البلدان المساهمة بقوات. وإنني أعتمد أيضا على استمرار مجلس الأمن في تقديم الدعم بشأن المسائل المتصلة بأداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة.

٨٤ - ونظرا للتطورات الهامة التي تطرأ على المشهد السياسي والأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنني أعتزم إيفاد بعثة للتقييم الاستراتيجي إلى البلد في الأشهر المقبلة لتقييم مشاركة الأمم المتحدة هناك.

٨٥ - وختاما، أودّ أن أعرب عن بالغ تقديري لممثلي الخاص، مامان سامبو سيديكو، لما يبذله من جهود دؤوبة للمضي قدما في عملية السلام. وأشيد بجميع أفراد البعثة على تفانيهم في العمل من أجل تحقيق مزيد من السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ولِمَن يعرّضون حياتهم للخطر يوميا، رجالاً ونساءً، خلال أداء واجباتهم. وأود أن أعرب عن امتناني للاتحاد الأفريقي، والشركاء الإقليميين، والاتحاد الأوروبي، والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإنسانية، والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، على إسهاماتهم الهامة والتزامهم الثابت. وأخيرا، أود مرة أخرى أن أعرب مجددا عن تقديري للشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي عموما لتمسّكهم بموقف ثابت ومبدئي داعم للجهود المبذولة للحفاظ على السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.



Map No. 4412 Rev. 22 UNITED NATIONS
December 2016 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)